

Distr.: General
29 April 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 - 22 تموز/يوليه 2020

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة 2019-2020

موجز

تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دعم الدول الأعضاء في المنطقة العربية لتعزيز فعاليتها في مجال تنفيذ خططها المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وتعمل اللجنة مع شركائها الوطنيين والإقليميين على معالجة القضايا العابرة للحدود والإقليمية في مجال التنمية ومساعدتهم على تحقيق الرخاء المشترك والحياة الكريمة لجميع شعوب المنطقة العربية. وفي سياق الأزمة المستمرة التي تسببت في تراجع كبير في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في معظم البلدان التي تشهد نزاعات، وبالنظر إلى ضرورة التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة شاملة، فإن دور اللجنة المتعدد التخصصات الذي يتيح تحقيق قيمة مضافة يحظى باعتراف متزايد بوصفه عامل حفز لسياسات التنمية المستدامة المتكاملة في المنطقة العربية.

وتركز اللجنة على التكامل الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، وتساعد في الوقت نفسه على وضع أسس جمع البيانات والإحصاءات اللازمة لتقديم توصيات سياساتية قائمة على الأدلة ودعم تقني. لا يزال المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تعقده اللجنة سنوياً هو الحدث الأهم الذي يجمع واضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين لدراسة حالة التنفيذ والتقدم المحرز والتحديات على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتشكل النتائج التي تخلص إليها اللجنة من رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحليلها الاتجاهات ذات الصلة في مجال التنمية والحوافز التي تعترض التنفيذ مساهمة رئيسية يستفاد منها في المناقشات الإقليمية داخل المنتدى العربي للتنمية المستدامة وحافزا لتبادل الدروس المستفادة. ويهدف هذا التقرير إلى وصف أعمال اللجنة في مجالات التركيز الاستراتيجية هذه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعت اللجنة إلى اتباع نهج إشراك المجتمع بأسره لتحقيق خطة عام 2030، من خلال الجمع بين البرلمانين والمجتمع المدني والجماعات المجتمعية والشركاء في التنمية. ووضعت اللجنة كذلك نهوجاً جديدة حيال عدم المساواة والإدماج في المنطقة، من بينها نهج إقليمي مشترك حيال الهجرة. وركز عمل اللجنة في المجال الاقتصادي على تحسين التكامل وسياسة المنافسة، بالاقتران بتعزيز الحوكمة. ولقد عزز عمل اللجنة في المجال البيئي النهج المتبع لتحقيق استدامة الأغذية والمياه وإمداد الطاقة في المنطقة في الوقت الذي تتكيف فيه مع تغير المناخ.

أولا - مقدمة

1 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشكل وثيق مع غيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الإقليميين للمضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. وتؤدي اللجنة، عملا بولايتها، دور صوت يتكلم لصالح المنطقة، ومجموعة تفكير تعمل من أجلها، ومستشار لها. ولدى وضع التقرير العربي للتنمية المستدامة والتحضير للمنتدى العربي للتنمية المستدامة، حلت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحددت الحواجز التي تسد الطريق. وقدمت الإسكوا الدعم إلى الدول الأعضاء في تحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة وتحسين جمع البيانات، بما في ذلك المورد الإلكتروني المعروف باسم البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة. وركزت اللجنة على التحليل الاقتصادي، ولا سيما في الأزمة الراهنة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبيّنت ارتباطها الوثيق بالمسائل البيئية والاجتماعية.

لمحة موجزة عن اللجنة

2 - تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وهي توفر وجودا إقليميا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدول الثماني عشرة الأعضاء فيها، وتشكل منبرا للبلدان العربية على الساحة العالمية. فالدول الأعضاء فيها تتشارك في تراث ثقافي وتاريخي ولغوي، وتواجه تحديات وفرصا إنمائية مشتركة. ويمكن التعامل مع هذه التحديات بفعالية أكبر من خلال العمل الجماعي والمنسق الذي يعزز بعضه بعضاً.

أعمال اللجنة

3 - تستخدم اللجنة ما لديها من صلاحية في مجال الدعوة إلى اجتماعات بغية تشجيع الحوار وتبادل المعارف على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، بغية تعزيز التعاون الأقليمي والشراكات الحيوية فيما بين بلدان الجنوب (يرد في مرفق هذا التقرير عرضٌ لعدد من الأنشطة المضطلع بها في عام 2019). ويعد تنفيذ أطر السياسات العالمية، وعلى رأسها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها، من بين الأولويات العليا للجنة في المنطقة.

4 - وترتبط اللجنة المعارف الإنمائية بالسياسة من خلال البحث والتحليل. ومن خلال الجمع بين صانعي السياسات والباحثين والخبراء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة باستخدام ما لديها من صلاحية للدعوة إلى عقد اجتماعات، وتحويل المعرفة الإنمائية إلى حوار بناء وإجراءات متضافرة، تؤدي اللجنة أربعة أدوار أساسية في المنطقة:

(أ) إيصال الصوت - تعمل اللجنة كمنبر إقليمي للتداول والتنسيق وبناء التوافق في الآراء وأنشطة الدعوة؛

(ب) العمل كمركز للفكر - تعمل اللجنة كمصدر للبحوث الابتكارية يدعم جمع وتحليل البيانات ذات النوعية الجيدة من أجل صنع السياسات الاستشرافية استنادا إلى الأدلة؛

- (ج) تقديم الاستشارات - تقدم اللجنة خدمات في مجال بناء القدرات والاستشارات التقنية على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني لتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى اعتماد المعايير والسياسات؛
- (د) تقديم الدعم لتحقيق خطة عام 2030 وتنفيذ أهدافها - اللجنة شريك للدول الأعضاء في المنطقة العربية في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - المضي قدماً في تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة

نهج إشراك المجتمع بأسره لتحقيق خطة عام 2030

- 5 - رسّخت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المنتدى العربي للتنمية المستدامة ليكون المنبر الرئيسي لنهج إشراك المجتمع بأسره من أجل تحقيق خطة عام 2030. ولهذا الغرض، صُمم اجتماع المنتدى لعام 2019 لإلقاء الضوء على التحديات الرئيسية التي تعيق التخطيط للتنمية المستدامة في المنطقة. وجرى التشديد في نتائج الاجتماع على أن المنطقة ستحتاج إلى إصلاح سياساتي شامل، وتعميق التكامل بين القطاعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والشروط اللازمة للاستفادة من مصادر التمويل الجديدة.
- 6 - وفي إطار التحضير للاجتماع، قامت اللجنة بدعم أو تنظيم اجتماعات تحضيرية بهدف تعزيز نهج إشراك المجتمع بأسره. وكان من أبرز تلك الاجتماعات المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، الذي عقد في بيروت في كانون الثاني/يناير 2019. واللجنة ملتزمة بتعزيز مشاركة البرلمانيين على المدى الطويل في جميع أنحاء المنطقة في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، وتوفير منبر يمكنهم من خلاله التعلم من بعضهم البعض ودعم بعضهم البعض على الصعيد الإقليمي.

إعادة التفكير في عدم المساواة

- 7 - في عام 2019، أصدرت اللجنة تقريراً بعنوان "إعادة التفكير في عدم المساواة في البلدان العربية: نظرة عامة"، يتضمن تحليلها لأوجه عدم المساواة في البلدان العربية. وأخذ المؤلفون بنهج متكامل ومتعدد الأبعاد يركز أساساً على الأبعاد غير المتعلقة بالدخل (الصحة والتعليم وظروف المعيشة). وتلقي النتائج ضوءاً جديداً على أسباب عدم المساواة وتدعم السياسات الإنمائية الشاملة التي تركز على قضية عدم المساواة.
- 8 - وبما أن جمع بيانات موثوق بها وفي الوقت المناسب عن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزال يشكل تحدياً في المنطقة، أنشأت اللجنة مستودعاً إقليمياً للبيانات ووضعت مبادئ توجيهية إقليمية بهدف تحسين توحيد وتنفيذ مجموعة الأسئلة القصيرة المتعلقة بالأداء، التي وضعها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، والمؤشرات ذات الصلة المستخدمة في جمع البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة. واستخدام هذه البيانات لوضع إطار إقليمي لمؤشرات الإعاقة العربية سييسر تحسين تتبع جهود إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية في العمليات المتصلة بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ويسعى فريقان عاملان حكوميان إقليميان إلى تحسين جمع البيانات، ولا سيما عن طريق تحسين البيانات الإدارية التي تُجمع باستخدام إجراءات مُحسّنة لتقييم الإعاقة وتحديدها.

إصلاح الحماية الاجتماعية

9 - بهدف دعم الدول العربية في جهودها الرامية إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وزيادتها، نشرت اللجنة تقريراً بعنوان "إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية 2019"، وهو منشور رئيسي يبحث في نظم الحماية الاجتماعية القائمة ويحدد أوجه النجاح التي حققتها الإصلاحات الوطنية والتحديات التي تعوقها. وتضمنت الدراسة تحليلاً دقيقاً للطريقة التي صُممت بها النظم الوطنية للحماية الاجتماعية، فضلاً عن مدى مساهمتها في تشكيل التماسك الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وهيكل سوق العمل، ومنع الوقوع في براثن الفقر والتخفيف من حدته. وكشف التحليل عن أوجه ضعف لا تزال قائمة في صناديق التأمين الاجتماعي، التي تميل إلى أن تكون غير مستدامة، وكذلك في نوعية الخدمات الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية.

دعم قيادة الأعمال في صفوف النساء والشابات والشبان

10 - في عام 2019، ركزت اللجنة على نماذج الابتكار، بما في ذلك النماذج على مستوى القاعدة الشعبية، وأهميتها في تحقيق خطة عام 2030، ولا سيما الهدف 9 (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار). وأصدرت اللجنة دراسة حددت فيها مسائل تتصل بريادة الأعمال في صفوف النساء والشابات والشبان وقدمت توصيات واضحة بشأن سبل تذليل هذه الحواجز وتشجيع أنشطة ريادة الأعمال. وعرضت الدراسة الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا والابتكار لتحسين ريادة الأعمال في صفوف النساء والشابات والشباب. ونظمت اللجنة مناسبات ذات صلة شاركت فيها عدة وكالات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، من بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي.

المساواة بين الجنسين في السياسات والقانون

11 - في عام 2019، أصدرت اللجنة تقرير "العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون: تحليل إقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في منطقة الدول العربية" مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وجاء هذا التقرير تنويجاً لأربع سنوات من العمل التعاوني الذي لم يسبق له مثيل. ويتضمن التقرير تحليلاً للأنماط والاتجاهات الإقليمية، واقترن بتقارير منفصلة عن قوانين كل بلد فيما يتصل بصحة المرأة ورفاهها وأمنها. وبزود التقرير الدول الأعضاء بتحليلات عن الثغرات القانونية والدروس المستفادة من المنطقة بشأن سبل حل القوانين المتضاربة ومعالجة أوجه عدم المساواة.

12 - ونشرت اللجنة دراسة عن أثر النزاع على زواج الأطفال وخصوبة المراهقين. وتوفر الدراسة معلومات إضافية لتحسين فهم الصلة بين النزاعات العنيفة وأنماط الزواج وسلوك الإنجاب لدى الشابات، ودور السياسات العامة في التخفيف من حدة هذه الممارسات في البلدان المتأثرة بالنزاعات، وكيف تخلق التغيرات الديمغرافية ديناميات اجتماعية تسبب الاستبعاد وتؤدي إلى إدامة مصيدة الفقر وإضعاف تمكين النساء والفتيات على المدى الطويل.

النهج الإقليمي المشترك إزاء الهجرة

13 - الهجرة هي إحدى الأولويات الإقليمية، بالنظر إلى حجمها وأنماطها واتجاهاتها المعقدة، وإمكانية إسهامها في التنمية المستدامة في المنطقة. وتواصل اللجنة الاضطلاع بدور قيادي في وضع منظور إقليمي مشترك بشأن الهجرة وتدعو إلى مواءمة سياسات الهجرة في المنطقة مع خطة عام 2030 والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ولهذا الغرض، عقدت اللجنة بالتعاون مع شركائها مؤتمراً إقليمياً بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، في كانون الأول/ديسمبر 2019. وأتاح المؤتمر تعزيز الحوار بشأن أولويات الهجرة وتحدياتها في المنطقة، والتوعية بآليات وعمليات متابعة واستعراض الاتفاق على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

14 - وأسهمت اللجنة، عن طريق عقد حلقة عمل لبناء القدرات في عام 2019، في بناء قدرات الدول الأعضاء على معالجة قضايا الهجرة على نحو أفضل في جداول أعمالها المتعلقة بالسياسات. وفي التقرير المعنون "تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية"، وهو الثالث من نوعه، ركزت اللجنة على ما يترتب على الاتفاق من آثار سياسية بالنسبة للمنطقة العربية، بالإضافة إلى تقديم تحليل إقليمي لآخر البيانات المتعلقة بالهجرة.

نموذج الإنفاق الاجتماعي

15 - في عام 2019، أنشأت اللجنة أداة مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية، وهو أداة لدعم الميزنة وإصلاح السياسات المالية. ويعطي الرصد صورة شاملة للإنفاق الاجتماعي العام، ويعزز قدرة الدول الأعضاء على توجيه الإنفاق العام نحو أولويات التنمية الاجتماعية والاستدامة المالية الكلية.

تعزيز سياسة المنافسة

16 - تعاونت اللجنة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمساعدة على تعزيز قوانين وسياسات المنافسة والتصدي للتحديات المرتبطة بسياسات المنافسة في جميع أنحاء المنطقة العربية. وفي الحوار مع الدول الأعضاء، حُدِّدت مجالات معينة تتطلب اهتماماً وجهداً متضافراً مع التركيز على ضرورة ربط سياسة المنافسة بخطة عام 2030 بشكل أكثر وضوحاً. وبدأت اللجنة والأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تسخر مواطن قوتها الفردية لصالح شعوب المنطقة العربية. وبالتعاون مع الدول الأعضاء في اللجنة، وضع الشركاء الثلاثة نهجاً مشتركاً لتعزيز ما يلي: (أ) التنسيق واتساق السياسات على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي؛ (ب) دعم بناء القدرات الوطنية والتعاون التقني والخدمات الاستشارية؛ (ج) البحث والتحليل.

17 - وفي 23 و 24 كانون الثاني/يناير 2020، افتتحت اللجنة والأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اتفاق التعاون الجديد فيما بينها بعقد أول منتدى مشترك بشأن المنافسة في المنطقة العربية في بيروت. ومن المقرر أن يصبح المنتدى منبراً سنوياً لتبادل المعارف بشأن سياسة المنافسة وإنفاذ المسائل المرتبطة بالمنافسة في المنطقة العربية. وشملت المواضيع التي تناولتها الجلسة العامة المنافسة والتنمية الاقتصادية؛ وأطر المنافسة الفعلية؛ ومكافحة التلاعب في العطاءات في عمليات الاشتراء العمومي. وعُقدت جلسات فرعية بشأن المنافسة من حيث صلتها بالعمالة والقضايا الجنسانية والحكم الرشيد. وركزت المناقشات على الطرق التي يمكن من خلالها أن تقدم المنافسة مساهمات لا تقدر بثمن في تحقيق الهدف 5

(المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمالة)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف 16 (المؤسسات الفعالة).

المركز العربي لسياسات تغير المناخ

18 - تواصل اللجنة، تحت مظلة المركز العربي لسياسات تغير المناخ، دعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها البشرية والتقنية والحصول على موارد المعرفة الإقليمية للاسترشاد بها في وضع سياسات وخطط وإجراءات تغير المناخ. وركزت المنتجات المعرفية الإقليمية على مجموعة من المواضيع المرتبطة بالصلة بين المياه والطاقة والغذاء، والتكنولوجيات الخضراء، والانتقال إلى الطاقة المستدامة، والأمن الغذائي، والأمن المائي، وتمويل المناخ، والمفاوضات ذات الصلة بذلك. وأتاح افتتاح بوابة بيانات المركز العربي الإقليمي للمعارف المتعلقة بتغير المناخ، في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (مبادرة ريكار)، إمكانية الحصول بحرية على الخرائط الإقليمية ومجموعات البيانات الخاصة بالمنطقة العربية استناداً إلى النمذجة المناخية الإقليمية، والنمذجة الهيدرولوجية، وتطبيقات تقييم مواطن الضعف.

19 - وفي عام 2019، أجرت اللجنة تقييماً لأثر تغير المناخ على المياه الجوفية. وفي عام 2019، أجرت اللجنة تقييماً لأثر تغير المناخ على موارد المياه الجوفية في المغرب باستخدام التوقعات المناخية الإقليمية التي أعدت في إطار مبادرة ريكار. وتستخدم النتائج لإرشاد صانعي القرار على الصعيدين الوطني والمحلي في مجال استخدام المياه الجوفية استخداماً مستداماً في الزراعة المروية في ظل الظروف المناخية المتغيرة. ويمكن أيضاً تكيف المنهجية المتبعة لوضع النماذج والدروس المستفادة من المشروع للاستفادة منها في استخدام طبقات المياه الجوفية الأخرى في المنطقة.

20 - وأجرت اللجنة تقييماً مفصلاً للتدفقات المالية المتصلة بتغير المناخ التي يقدمها المانحون إلى البلدان العربية في أطر ثنائية أو متعددة الأطراف. وحُدّدت الاتجاهات والثغرات والفرص المتاحة لتحسين فرص الحصول على التمويل المتصل بالمناخ. وكانت إحدى نتائج التقييم هي أن الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو في أطر ثنائية إلى الدول العربية للتخفيف من آثار تغير المناخ يتجاوز التمويل المقدم لجهود التكيف مع تغير المناخ بنسبة 5 إلى 1، على الرغم من أهمية التكيف في منطقة تندر فيها المياه. وتتجاوز القروض المنح بنسبة 5 إلى 1، على الرغم من الصعوبات المالية التي يواجهها العديد من بلدان المنطقة. وأخيراً، فإن أقل البلدان نمواً في المنطقة العربية لا تتلقى سوى 2 في المائة من التدفقات المالية المتصلة بالمناخ الواردة إلى المنطقة في الأطر الثنائية، ويتعارض ذلك مع الجهود العالمية الرامية إلى دعم أقل البلدان نمواً كأولوية في إطار أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

تتبع الأمن الغذائي الإقليمي

21 - بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومع الدول الأعضاء، وضعت اللجنة إطاراً لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية كأداة لتقييم ورصد حالة الأمن الغذائي بفعالية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولقد اتفق وزراء الزراعة العرب، من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، على هذا الإطار المبين بالتفصيل والمطبق في المنشور المعنون "تتبع الأمن الغذائي

في المنطقة العربية". ويتضمن الإطار ثلاثة مؤشرات للناتج مجمعة تحت ركيزة أساسية واحدة، و 21 مؤشراً سببياً موزعة بحسب أبعاد الأمن الغذائي الأربعة: التوافر، وإمكانية الوصول، والاستخدام، والاستقرار.

الترويج للطاقة المستدامة

22 - تنفذ اللجنة المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية، التي تهدف إلى الترويج لتطوير ريادة الأعمال، وتمكين المرأة، واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة الصغيرة السعة المناسبة للأنشطة الإنتاجية. وفي عام 2019، استضافت اللجنة حلقة عمل وطنية في الأردن بشأن تمكين المرأة وتنمية ريادة الأعمال في السياق الريفي، مع التركيز على دور الطاقة المتجددة. ونتجت عن حلقة العمل سلسلة من التوصيات بشأن التعاون الوطني في مجال جمع البيانات وتبادلها، والتعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة، وتوفير فرص لبناء القدرات والتوعية.

23 - وتقود اللجنة مشروعاً بشأن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة يشمل رسم صورة شاملة لحالة الطاقة في قطاع البناء في بلدين، وبناء القدرات لدى الجهات الفاعلة الرئيسية، والترويج لتحقيق كفاءة عالية في استخدام الطاقة في المباني. وسيختتم المشروع بتصميم أدوات تنفيذ لنشر تدابير لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة على نطاق واسع في قطاع البناء.

رصد الحالة في فلسطين

24 - تواصل اللجنة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في دولة فلسطين على رصد الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي والإبلاغ عنه. وتتلقى اللجنة مساهمات وتعليقات لإعداد تقرير الأمين العام عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل. ولقد ورد التكليف بإصدار تلك المذكرة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/2019 وقرار الجمعية العامة 243/74. وفي عام 2020، شملت الوكالات التي قدمت مساهمات لإعداد التقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الإطار الإقليمي لتقييم المخاطر

25 - تواصل اللجنة عملها على وضع إطار إقليمي لتقييم المخاطر بالتعاون مع شركاء رئيسيين من بينهم المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو؛ وجامعة أوبسالا، والمركز الدولي للأمن والتنمية. وسيستخدم الإطار لتحليل عوامل الضعف في المنطقة العربية باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك التنبؤ والمؤشرات والبيانات الضخمة والنهج النوعية. ويصمم الإطار بشكل يتيح مساعدة الدول الأعضاء على إدارة الأخطار التي تهدد مسارات التنمية الوطنية، والوقاية منها.

26 - وفي هذا السياق عُقد في بيروت يومي 17 و 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019 اجتماع لفريق خبراء إقليمي بشأن وضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية. ونظمت اللجنة ذلك الاجتماع بالشراكة مع المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمانة العامة، ومعهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية. وركزت المناقشات على تحديد كيف يجب أن ينظر صانعو السياسات وأصحاب المصلحة في العوامل التي تخلق المخاطر، لأنها ليست متعددة الأبعاد فحسب، بل إنها مترابطة أيضاً بالجوانب العابرة للحدود والجوانب الإقليمية، مثل تغير المناخ، والديمقراطية، والتحضر، والركود الاقتصادي، والهجرة، واستغلال الموارد الطبيعية. وهذه العوامل المجهدة العديدة، المتصلة بالنزاعات وغير المتصلة بالنزاعات، التي تتراوح بين التشريد القسري والاعتماد على المعونة، وبين الإجهاد المائي وانعدام الأمن الغذائي، وبين أوجه القصور في الحوكمة وعدم المساواة بين الجنسين، تحتاج إلى تقييم منظم على خلفية سياق إقليمي شديد التقلب. ونظراً لاتساع نطاقها وآثارها الطويلة الأجل التي تتجاوز الحدود وتؤثر على مسارات التنمية الوطنية للدول الأخرى الأعضاء في اللجنة، فإن التحليل على الصعيد الوطني وحده لم يعد كافياً.

27 - ولذا تعمل اللجنة بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو ومعهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية على إكمال التفاصيل الأخيرة لنشر دراسة عن وضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية. وتقرّر اللجنة في تلك الدراسة إطاراً إقليمياً لتقييم المخاطر، يُعرّف في الدراسة بوصفه منهجية لفهم مخاطر النزاعات العنيفة، والأزمات الإنسانية، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، ومصادر تلك المخاطر ودوافعها وتفاعلاتها، واتجاهاتها المحتملة في المستقبل، والإبلاغ عنها. وهذا الإطار المقترح يستند بقوة إلى أفضل الممارسات الحالية المذكورة في المؤلفات المتصلة بالمخاطر السياسية والاقتصادية والبيئية، ونُظّم هيكله حول العناصر الرئيسية الأربعة للمخاطر: الخطر والتعرض والهشاشة والقدرات.

دراسة تأثير الثورة الصناعية الرابعة على التنمية

28 - أصدرت اللجنة أول دراسة لها عن تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة ركزت بشكل رئيسي على التكنولوجيات وليس على عوامل التمكين الرقمية. ودعت اللجنة في تلك الدراسة إلى الأخذ بنهج قائمة على حقوق الإنسان لتوفير إطار قوي لتطوير واستخدام التكنولوجيات الطليعية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، على نحو يتسم بحس المسؤولية. وأجرت اللجنة مسحاً لتحديد معظم الإحالات المرجعية إلى الدراسات الصادرة عن هذا الموضوع (وعلى وجه التحديد، 22 إحالة إلى مصادر إقليمية مذكورة في قائمة المراجع الكاملة) واستخدمتها لإعداد تقرير عن هذا الموضوع يتسم بأقصى قدر ممكن من الشمول من حيث صلته بالبلدان العربية، رغم كونه جديدا نسبياً ورغم النقص في البيانات ذات الصلة.

ثالثاً - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

دعم الاستعراضات الوطنية الطوعية

29 - تؤدي اللجنة، في سياق المنتدى العربي للتنمية المستدامة وفي سياقات أخرى، دوراً قيادياً على الصعيد الإقليمي في التأثير على فهم الاستعراضات الوطنية الطوعية وعلى إعدادها. وينصب التركيز على عملية التحضير للاستعراض الوطني الطوعي بدلاً من التركيز على التقرير بوصفه منتجاً، وعلى اتباع نهج إشراك المجتمع بأسره الذي يقتضي مواصلة الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين وعدم الاكتفاء

بمشاركات تجري لمرة واحدة. وأكدت المداولات التي جرت بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية أن إعدادها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ خطة عام 2030. وينبغي أن يكون الهدف من هذه الاستعراضات، إلى جانب عرضها على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، هو حفز إجراء مناقشة مفتوحة وحقيقية على الصعيد القطري بشأن الفرص المتاحة في مجال التنمية والتحديات التي تقف في وجهها.

30 - وعملت اللجنة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجامعة الدول العربية على تنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء قدرات مقرري السياسات المشاركين في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. ولاحظت اللجنة أن ثمة حاجة واضحة إلى مزيد من الدعم والمعلومات في مجال إعداد الاستعراضات، وإلى المتابعة والاستعراض بوجه عام، ولذلك أنشأت شبكة للممارسة المهنية حول هذا الموضوع لفائدة واضعي السياسات في جميع أنحاء المنطقة.

رصد ودعم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

31 - أصدرت اللجنة باللغتين العربية والإنكليزية كتيباً إلكترونياً عن الإطار والبيانات الوصفية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لدعم النظم الإحصائية الوطنية في الدول العربية في جهودها الرامية إلى زيادة توافر البيانات المتصلة بالأهداف التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية في الدول العربية. ويقدم الكتيب الإلكتروني معلومات بشأن كل مؤشر، عن الهيكل المؤسسي (الوكالة الوديعة)، والمفاهيم (التعاريف، والأساس المنطقي، والحدود)، والمنهجية (الحساب، والتصنيف، ومعالجة الثغرات، والمعدلات والتباينات الإقليمية)، ومصادر البيانات (الوصف، وقائمة المصادر والنفاذ المتعلقة بعملية التحصيل)، ولمحة عامة عن توافر البيانات (منذ عام 2000)، والتقييم الخاص بالبيانات (الجدول الزمني لتاريخ جمع البيانات وتاريخ إصدارها). وتتطابق الصيغة الحالية مع إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وستقدم معلومات مستكملة أخرى لمواكبة التغيرات في إطار المؤشرات.

32 - وفي عام 2019، مضت اللجنة قدماً في تحديث بوابة البيانات العربية مستعينة في ذلك بالتحليلات الذكية. وهذه البوابة هي أداة متقدمة للنشر والعرض بشكل مصوّر، توفر بيانات دقيقة تتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وهي تفيد في إدارة ملايين نقاط البيانات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي والبيئي للمنطقة. وهذه البوابة، التي هي أداة قوية تعرض المعلومات بشكل مصوّر وتتيح تحويل البيانات إلى مصدر للفهم العميق، متاحة للعموم على الرابط التالي:

<https://data.unescwa.org>

تعزيز البيانات المصنفة حسب نوع الجنس

33 - طوّرت اللجنة أول برامجها الحاسوبية للتعليم الإلكتروني في مجال الإحصاءات الجنسانية كجزء من مجموعة أدواتها المتكاملة المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية باللغة العربية. وحاولت اللجنة أن تدمج بشكل كامل المنظور الجنساني وقضايا التمكين والمساواة بين المرأة والرجل في الإحصاءات الرسمية في المنطقة العربية. وفي آذار/مارس 2020، بلغ عدد المسجلين في برنامج التعلم الإلكتروني 12 500 شخصاً. وبرنامج التعلم الإلكتروني سهل الاستعمال. وتُستخدم فيه أساليب متنوعة لحفز اهتمام المتدربين بالمنهج الدراسي الذي يتناول القضايا والأولويات الجنسانية. ويشمل المنهج الدراسي الخاص بالإحصاءات الجنسانية

خمس وحدات هي: المفاهيم والقضايا الجنسانية؛ وأهمية الإحصاءات الجنسانية؛ والإطار المفاهيمي لتحليل الإحصاءات الجنسانية؛ وقياسات الإحصاءات الجنسانية؛ وعرض الإحصاءات الجنسانية.

تعزيز عمليات تخطيط التنمية الوطنية

34 - في عام 2019، أنشأت اللجنة شبكة من جهات التنسيق الوطنية المعنية بالمشاريع لتعمل كحلقة وصل بين اللجنة والمؤسسات العاملة في البلدان طوال دورة حياة المشروع. وعقدت الشبكة اجتماعات إقليمية سنوية ساعدت على ما يلي: (أ) استعراض الوضع الراهن للتخطيط في المنطقة؛ (ب) تحديد الفرص والتحديات المتصلة بالنهوض الحالية لتخطيط التنمية الوطنية؛ (ج) بناء القدرة على إدماج الأفكار المتعمقة السلوكية في تخطيط التنمية الوطنية؛ (د) استكشاف الشروط المطلوبة لأنشطة الدعوة وإشراك أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة بتصميم وتنفيذ ما يلي: (أ) تدخلات مستهدفة وتدابير لبناء القدرات في المشروع المتصل بتخطيط التنمية المنفذ في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية؛ (ب) حلقات عمل وطنية لبناء القدرات؛ (ج) دورات تدريبية عامة في مجال الإصلاح التنظيمي؛ (د) إقامة شراكات مؤسسية للتصدي لتحديات السياسة العامة المتصلة بالقدرة على التكيف في المجال الاقتصادي.

35 - وأخيراً، أعدت اللجنة كتيباً شاملاً لفائدة المسؤولين عن تخطيط التنمية في المنطقة العربية يتضمن الممارسات السليمة وأدوات متوفرة داخل المنطقة وخارجها. ويمكن للمسؤولين الوطنيين عن تخطيط التنمية استخدام الكتيب كدليل في مختلف مراحل التخطيط. وأشادت الدول الأعضاء وجهات التنسيق المعنية بالمشاريع بفائدة الكتيب لقدرته على تزويد المسؤولين عن التخطيط وأصحاب المصلحة في المنطقة العربية بوسائل وأدوات عملية لتطبيق الأفكار المتعمقة السلوكية في عملهم. ويساعد الكتيب على تبين التحيزات السلوكية التي تحدث أثناء عملية التخطيط ويبرز التدخلات السلوكية المحتملة.

تحسين البيانات لإعداد النماذج المناخية

36 - أتاح بدء العمل ببوابة بيانات المركز العربي الإقليمي للمعارف المتعلقة بتغير المناخ توفير إمكانية الوصول بحرية إلى الخرائط الإقليمية ومجموعات البيانات التي أُعدت لفائدة المنطقة العربية استناداً إلى النمذجة المناخية والنمذجة الهيدرولوجية وتطبيقات تقييم جوانب الضعف على الصعيد الإقليمي.

تحسين النقل من أجل التنمية

37 - واصلت اللجنة تطوير نظم المعلومات الجغرافية لشبكات ومرافق النقل في البلدان العربية بوصفها أداة لجمع البيانات عن بعد ولرصد أداء شبكات ومرافق النقل الإقليمية. وفي عام 2019، نظمت اللجنة حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين، إحداهما في تموز/يوليه والأخرى في كانون الأول/ديسمبر، بدعم من البنك الإسلامي للتنمية وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وكان الغرض من حلقات العمل بناء قدرات المسؤولين عن التخطيط في 14 وزارة نقل على استخدام وظائف الأداة. ومن المتوقع أن تساعد القدرات المطورة حديثاً جهات التنسيق على إجراء تحليلات قائمة على الأدلة باستخدام الأداة وتمكين واضعي السياسات من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن سياسات النقل تعود بالفائدة على سكان المنطقة العربية.

38 - وبدأت اللجنة في تنفيذ مشروع ممول من حساب التنمية بشأن الترابط في شبكات النقل المستدام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالنقل في مجموعة مختارة من البلدان غير الساحلية وبلدان العبور

والبلدان التي تستخدم كجسر للوصول إلى بلدان أخرى. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات خمسة بلدان (الأردن وباراغواي وجورجيا وصربيا وكازاخستان) على تصميم وتنفيذ إطار لسياسات النقل يستند إلى الأدلة ويعزز الترابط في شبكات النقل المستدام وتنفيذ الأهداف المتصلة بالنقل.

39 - وقدمت اللجنة الدعم إلى الدول الأعضاء فيها لإعداد وتقديم مقترحات مشاريع بشأن السلامة على الطرق إلى صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق للحصول على التمويل في دورة عام 2019. ونتيجة لذلك، مول الصندوق تنفيذ مشاريع للسلامة على الطرق في الأردن وتونس.

40 - وعلى المستوى الكلي، واصلت اللجنة جهودها للدعوة إلى الربط بين النقل والتنمية المستدامة من خلال تتبع أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات النقل الرئيسية. وسلّط الضوء على ضعف نطاق تغطية شبكات النقل الوطنية في المنطقة العربية، مقارنة بالمتوسطات العالمية، بوصفه تحدياً هاماً يعيق التنمية المستدامة، وهو تحدٍ يتطلب تكثيف جهود الدول الأعضاء لتعميم مراعاة المسائل المتصلة بالهياكل الأساسية والخدمات في قطاع النقل في خططها الإنمائية الوطنية.

تمويل الهياكل الأساسية البحرية

41 - في عام 2020، سلّطت اللجنة الضوء على الشراكات في مجال الموانئ بين القطاعين العام والخاص بوصفها نموذجاً لتمويل تطوير هياكل أساسية مرنة للنقل البحري في المنطقة العربية (الهدف 9) وواصلت أنشطتها الرامية إلى تعزيز السلامة على الطرق (الغايتان 3-6 و 11-2). ونسقت اللجنة مشاركة الدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري العالمي الثالث بشأن السلامة على الطرق، المعقد في ستوكهولم يومي 19 و 20 شباط/فبراير 2020. وأدلى خمسة من كبار المسؤولين في الدول العربية بكلمات في المؤتمر، من بينهم وزير النقل المغربي والسعودي. وبنيتيجة المؤتمر، اعتُمد إعلان دُعيت فيه الأمم المتحدة إلى تمديد العقد الأول من العمل من أجل السلامة على الطرق 2011-2020 بإعلان الفترة 2021-2030 العقد الثاني من العمل من أجل السلامة على الطرق، بهدف خفض الوفيات الناجمة عن حوادث المرور بنسبة 50 في المائة على الأقل بين عامي 2021 و 2030.

تعزيز مجتمع المعلومات والتنمية الرقمية

42 - بالنظر إلى ما توفره التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من إمكانيات كبيرة للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظمت اللجنة المنتدى العربي الثاني الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في بيروت في عام 2019، تمشياً مع العملية العالمية الجارية في هذا المجال. وركز المنتدى على الروابط بين مسارات عمل مؤتمر القمة العالمي وخطة عام 2030. وجمع المنتدى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من المنطقة العربية المعنيين بمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي وحوكمة الإنترنت. وناقش المشاركون الروابط بين أهداف التنمية المستدامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن قضايا وأولويات حوكمة الإنترنت في المنطقة العربية، مع التركيز بوجه خاص على التمكين والشمول، وهو موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019.

43 - وفي السياق نفسه، أطلقت اللجنة عملية التنمية الرقمية العربية لتقييم حالة التكنولوجيات الرقمية في المنطقة العربية وتقييم كيفية تسخيرها من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، بدأت اللجنة في

عام 2019 إصدار سلسلة من التقارير استنادا إلى استعراضات التنمية الرقمية الوطنية لفرادى البلدان العربية. وشملت الاستعراضات حالة السياسات والمبادرات والخطط وأساليب القياس الوطنية في مختلف مجالات التنمية الرقمية.

44 - وفي عام 2020، ساهمت 10 بلدان عربية في تلك العملية وأعدت استعراضاتها الوطنية للتنمية الرقمية. وهذه البلدان هي الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعمان ودولة فلسطين والكويت وموريتانيا. وهي تشكل عينة تمثيلية معقولة للبلدان العربية ككل، حيث إنها تشمل بلدانا مرتفعة الدخل ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك، جرى استعراض للتنمية الرقمية العربية شاركت فيه منظمات إقليمية أخرى في المنطقة العربية، مثل المكتب العربي للاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب القاهرة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

45 - وينصب التركيز الرئيسي لاستعراض التنمية الرقمية على تقديم استعراض شامل للتكنولوجيات الرقمية في المنطقة العربية في سعيها إلى سد الفجوات الآخذة في الاتساع بسرعة بحلول عام 2030. وموضع التركيز الثانوي ذو طابع إنمائي مستمد أساسا من موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019، وهو "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة".

46 - ويتضمن تقرير التنمية الرقمية العربية لعام 2019 لمحة عامة عن حالة المجالات الرئيسية للتكنولوجيات الرقمية في المنطقة العربية والتقدم المحرز فيها، مع تحليل للأوضاع بشكل مسهب ومحدث فيما يتصل بالجهود الرئيسية المبذولة والتحديات التي تعوقها والإصلاحات السياساتية الجارية في مجال التكنولوجيات الرقمية والتنمية الرقمية من خلال تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويناقش التقرير الروابط بين التكنولوجيات الرقمية والتنمية، مع التركيز على الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهو كما ذكر "التمكين والإدماج".

قياس التطور الرقمي

47 - انكبت اللجنة في السنوات الأخيرة على استحداث أداة تدعم واضعي السياسات في المنطقة العربية لقياس التطور الرقمي وتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية وتقييم تقدمها على الصعيد الوطني نحو التحول الرقمي. وهذه الأداة هي مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة، وتتسم بالحدثة لأنها تجمع بين التقييمات التقليدية القائمة على العرض والمؤشرات القائمة على الطلب والمتصلة بتجربة المستعملين، ونضوج الخدمات، ورضا المستعملين.

48 - وأجرت اثنتا عشرة دولة من الدول الأعضاء أول تقييم لخدماتها الحكومية المقدمة إلكترونيا، وطلبت إلى اللجنة أن تحلل النتائج. وفي التقرير الذي صدر بناء على ذلك في عام 2019، تبين وجود ثغرات في درجة وعي الأفراد بالخدمات الحكومية الإلكترونية المتاحة وفي قدرتهم على الحصول على تلك الخدمات واستخدامها. وأسفر التقرير أيضا عن وجود حاجة إلى تحسين تجربة المستعملين من خلال تقديم مزيد من التطبيقات النقالة.

49 - وقدمت اللجنة الدعم إلى تلك الدول الأعضاء الـ 12 من خلال حلقات عمل لبناء القدرات وخدمات استشارية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وركزت حلقات العمل على التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وسلطت الضوء على الممارسات الإقليمية والدولية الجيدة في وضع وتحديث الخطط الوطنية لتحويل الحكومات الرقمية. وعُرض فيها أيضا مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة بوصفه وسيلة لقياس التقدم المحرز. وساهم هذا العمل في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال التكنولوجيا والابتكار.

50 - ومن المقرر التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام بعض مؤشرات الأداء الرئيسية الواردة في مؤشرات العالمية لتطوير الحكومة الإلكترونية. وسيشار إلى هذا التعاون أيضا في الدراسة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية التي ستجريها الإدارة قريبا، إلى جانب أنشطة أخرى تضطلع بها اللجنة في هذا الميدان.

رابعاً - تسليط الضوء على مرض فيروس كورونا في سياق النزاعات

51 - أدت التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أثر النزاعات وتأثيراتها غير المباشرة، فضلا عن التحديات الاقتصادية الهيكلية التي تواجهها الدول العربية، ولا سيما تلك التي تستضيف اللاجئين. وفي هذا السياق، أعدت اللجنة سلسلة من موجزات السياسات التي خللت فيها أثر أزمة كوفيد-19 على الفقر والاقتصاد والعمالة والبيئة الطبيعية، وقدمت توصيات إقليمية ووطنية في مجال السياسة العامة للتخفيف من الأثر السلبي للأزمة على اقتصادات المنطقة ومجتمعاتها. وفي السياق نفسه، اشتركت اللجنة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الإحصاء المركزي في لبنان وتحالف Data-Pop Alliance لدراسة إمكانية الاستفادة من البيانات والتكنولوجيات الرقمية لتوفير أحدث الأفكار المتعمقة وإرشاد سياسات وبرامج التنمية الإنسانية لفائدة الفئات الأضعف، ولا سيما اللاجئين، والمجتمعات التي تستضيفهم. وغالبية المشردين قسراً هم من النساء والأطفال.

52 - وسيتضمن المشروع تحليلاً للبيانات الخاملة مثل البيانات المغفلة الهوية الصادرة عن الهواتف الخلوية والمشاركات المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي، التي تتضمن معلومات فريدة عن الكثافة السكانية وتحركات السكان، وذلك للاسترشاد بها في تحليل أثر أو فعالية بعض تدابير أو برامج المساعدة التي وضعتها السلطات لفائدة الفئات الضعيفة من السكان في لبنان وبلدان أخرى.

53 - والهدف من هذا المشروع هو استحداث أداة تستفيد من مصادر البيانات غير التقليدية لإعداد تقديرات آنية عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على المشردين والمجتمعات التي تستضيفهم. وستستخدم الأداة لتيسير إجراء تقييم منتظم لأوجه الضعف وأثر تدابير التخفيف التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات الدولة.

خامساً - الاستفادة من الشراكات من أجل التنمية المستدامة

التقرير العربي للتنمية المستدامة

54 - التقرير العربي للتنمية المستدامة منشورٌ تؤدي اللجنة دوراً رائداً في إصداره، ويصدر مرة كل أربع سنوات بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتضمن تقرير عام 2020، الذي أُعدّ في عام 2019، جرداً للتقدم الذي أُحرز في المنطقة من خلال تسليط الضوء على الوقائع الرئيسية في جميع مجالات الأهداف والمؤشرات، وتقييم الحواجز التي تعيق إحراز التقدم وتحديد الإجراءات الملموسة اللازمة

لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان انخراط بلدان المنطقة في مسار مستمر ومستدام.

زيادة كفاءة النظام الإحصائي للأمم المتحدة

55 - بعد فترة تجريبية استمرت سنة واحدة، أنشأت اللجنة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هيكلًا لجمع البيانات عن التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية. وفي الوقت الحالي، تقوم اللجنة وحدها بجمع كل هذه البيانات وتخزينها في قاعدة الأمم المتحدة العالمية للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. ويساعد هذا النهج على تجنب ازدواجية الجهود فضلًا عن تخفيف عبء تقديم التقارير على الدول الأعضاء. والأهم من ذلك هو أنه يقلل إلى حد كبير من مشكلة عدم الرد والثغرات في البيانات الخاصة بالدول العربية والمنطقة العربية في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. وفي الوقت الحالي، تعمل اللجنة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على وضع نظام لتبادل البيانات آلياً سيُتيح تحديث المعلومات في الوقت المناسب.

الالتزام بالمساواة بين الجنسين

56 - قادت اللجنة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية، عملية تشاركية إقليمية لاستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد 25 عاماً من اعتماده. وشملت عملية الاستعراض سلسلة من الأنشطة واختُتمت باجتماع رفيع المستوى عُقد في عمان في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وكانت نتيجتها اعتماد "الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً". وفي الإعلان، عرض المشاركون خريطة طريق وأكدوا مجدداً التزام البلدان العربية بأن تنفذ بشكل كامل إعلان بيجين وغيره من الالتزامات العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والنهوض بحقوق المرأة في المنطقة.

اتساق السياسات في مجال الزراعة

57 - تقوم اللجنة وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة بتعزيز التنسيق بين وزارات المياه والزراعة، فضلًا عن المؤسسات والوزارات ذات الصلة، لكفالة اتساق السياسات عبر الاستراتيجيات والخطط الوطنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، سيُعرض على اللجنة المشتركة الرفيعة المستوى المعنية بالزراعة والمياه في المنطقة العربية مبدأ توجيهي بشأن توزيع المياه في القطاع الزراعي.

58 - ووضعت اللجنة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة، أداة لتقييم أثر تغير المناخ على توافر المياه وإنتاجية المحاصيل باستخدام نموذج "أكواكروب" الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة، ومجموعات البيانات المناخية التي وضعت في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار) بهدف وضع السياسات ومواصلة بناء قدرة القطاع الزراعي على التكيف.

59 - وتدعم اللجنة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وجامعة الدول العربية، زيادة إدماج الزراعة في السياسات والإجراءات الوطنية المتصلة بتغير المناخ. وتُنظّم حوارات إقليمية لمساعدة البلدان على متابعة قرار عمل كورونيغا المشترك بشأن الزراعة والاسترشاد به في سياساتها الزراعية.

بناء المؤسسات

60 - تواصل اللجنة العمل على إقامة حوار اجتماعي واقتصادي شامل في ليبيا بهدف توفير منبر تقني للليبيا من أجل تصميم رؤية اجتماعية واقتصادية لمستقبل البلد والاتفاق عليها في مرحلة ما بعد النزاع. ومن خلال عملية تشاورية مع خبراء من المنطقة، اقترحت اللجنة أيضا خارطتي طريق لبناء المؤسسات في اليمن وليبيا في مرحلة ما بعد النزاع، وواصلت التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية في سلسلة من حلقات العمل بشأن الإصلاحات الإدارية والتنمية المؤسسية في الدول العربية الأعضاء فيها.

61 - وعقدت اللجنة والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا لفريق خبراء بعنوان "نحو إطار رصد إقليمي من أجل تعزيز فعالية المؤسسات، وتحسين الإدماج، وإنهاء العنف، وتعزيز مكافحة الفساد" في عمان يومي 12 و 13 كانون الأول/ديسمبر 2019. وكان من بين المشاركين ممارسون من الأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر، وصانعو القرارات، وموظفون في منظومة الأمم المتحدة. وناقش المشاركون أهمية الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية) في السياق الإقليمي العربي.

62 - وبالنظر إلى تركيز الهدف 16 تركيزا قويا على المؤسسات العامة ودور الحكومات والسياسات العامة في المضي قدما بخطة عام 2030 في سياق مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، عُرض الهدف 16 بوصفه هدفا تحويليا واعتُبر أساسيا لضمان إنجاز خطة عام 2030 في إطار تشاركي للمساءلة. وشملت المشاورات أيضا المسائل العديدة المتعلقة بالجوانب المنهجية والتحديات التقنية التي تواجه قياس الهدف 16، فضلا عن المسائل السياقية ومسائل التنفيذ المتصلة بمصادر البيانات وجمع البيانات والقدرات الإحصائية.

63 - وشُدّد على أولوية تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني بوصفه أحد مبادئ رصد أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هذا الرصد عملية شاملة يقودها البلد. ويتعين أن تكون القرارات المتعلقة بالمؤشرات الوطنية نابعة من الأولويات الوطنية وأن تكون متسقة في الوقت نفسه مع الأهداف والمؤشرات العالمية. وينبغي إدماج أهداف التنمية المستدامة في برامج التنمية الوطنية ونظم الرصد والتقييم الوطنية، باستخدام المنابر والعمليات الموجودة.

64 - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي إدماج الأهداف في دورات وضع السياسات والتنفيذ والرصد. وكان هناك أيضا توافق في الآراء على ضرورة التوصل إلى فهم مشترك للمنهجيات والمفاهيم والغايات والمؤشرات ذات الصلة من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 16، كما يتضح في عدد من الحالات، على الصعيد الوطني وبين مختلف الجهات الفاعلة (المؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والنظام المتعدد الأطراف).

65 - واعتُبر تبادل الدروس المستفادة فيما بين الدول العربية أمرا حاسم الأهمية لبناء الثقة بين أصحاب المصلحة المعنيين بإحراز تقدم نحو الهدف 16. وشارك في اجتماع فريق الخبراء ممثلون عن الأردن وتونس ودولة فلسطين والعراق ومصر، حيث عرضوا تجاربهم وممارساتهم. وأتاح الاجتماع فرصة لبدء

عملية مشتركة بين تلك البلدان لإعداد أداة رصد يمكن أن يستخدمها موظفو الخدمة المدنية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 16.

بناء إدارة شفافة وخاضعة للمساءلة

66 - خلال عام 2019، واصلت اللجنة بناء قدرات البلدان العربية في مجال الحكومة المفتوحة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة، واتباع نهج يتسم بقدر أكبر من المشاركة في الحكم يتمشى مع الهدف 16، ولا سيما الغايتان 6-16 و 7-16. وفي هذا الصدد، نشرت اللجنة مواد لتنمية القدرات في مجال البيانات المفتوحة والنهوج القائمة على المشاركة، وعقدت حلقة عمل إقليمية وثلاث حلقات عمل وطنية لبناء القدرات في الأردن والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين. وساهم العديد من وكالات منظومة الأمم المتحدة، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة والبنك الدولي، فضلا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات بشأن الحكومة المفتوحة.

سادسا - الاستنتاجات

67 - واصلت اللجنة الأخذ بزمام المبادرة في المنطقة عن طريق تعزيز الشراكات بين الكيانات الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وجرى تسليط مزيد من الضوء على أهمية الشراكات خلال أزمة كوفيد-19، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. ولن تستطيع المنطقة العربية الحفاظ على السلام والرخاء والكرامة إلا بإشراك جميع أصحاب المصلحة وبلوك نهج إشراك المجتمع بأسره.

68 - وفيما يلي قائمة بالدروس الرئيسية المستفادة التي ستكون مفيدة أيضا في مناطق أخرى:

(أ) ينبغي أن تكون رؤى التنمية الطويلة الأجل المتصلة بتحقيق نمو أكثر استدامة وشمولا واضحة ومُعدّة بعناية؛

(ب) ثمة حاجة إلى وسائل وأدوات عملية لتعلم كيفية التخطيط للتنمية الوطنية وتنفيذها؛

(ج) وعي واضعي السياسات وانخراطهم وبناء قدراتهم أمر حاسم للأهمية لتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع؛

(د) استحداث وتطوير أدوات مبتكرة أمر بالغ الأهمية لحل التحديات الرئيسية؛

(هـ) التحديات السياسية ينبغي أن تعالج لتحقيق القدرة على التكيف.

69 - يعود نجاح النهج الإنمائي المتبع في مختلف المشاريع إلى الأسباب التالية:

(أ) وجود أدوات إنمائية أُعدت بناء على مشاورات مستقيضة مع أصحاب المصلحة وتتوافق مع متطلبات تقديم التقارير للعمليات العالمية الرئيسية (أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ)؛

(ب) توفير الأدوات للمستخدمين المستهدفين، إلى جانب التدريب المكثف والمتابعة من أجل التنفيذ؛

(ج) إجراء استعراضات منتظمة للأدوات وتحديثها لكي تظل مرنة ومستجيبة لاحتياجات البلدان الأعضاء.

70 - ولتحسين تخطيط المشاريع وتمويلها وتنفيذها، تدعو اللجنة إلى تطبيق نموذج عمل قائم على المشاركة ومتكامل وكلي، يقوم على الشراكة والدراية العملية والدعم الاستشاري المستتير، إلى جانب بناء القدرات والمشاركة القوية من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي.

المرفق: استعراض أنشطة السنة (المحطات والأحداث الرئيسية)

التاريخ	المكان	البيان
كانون الثاني/يناير		
16	عمان	حلقة دراسية عن أحدث التطورات التكنولوجية في مجال تلوث الهواء: الإدارة والتقييم والنمذجة
13 - 14	القاهرة	الندوة الإقليمية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030
29 - 30	بيروت	اللجنة الإحصائية، الدورة الثالثة عشرة
30	بيروت	بدء تشغيل بوابة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
شباط/فبراير		
6 - 7	دبي	اجتماع فريق الخبراء المعني بتقارير التنمية الرقمية الوطنية
18 - 19	بيروت	اجتماع فريق الخبراء المعني بدور إيواء الناجيات من العنف: توافرها وإمكانية الوصول إليها
18 - 19	بيروت	اجتماع فريق الخبراء المعني بعدم المساواة المتعددة الأبعاد في البلدان العربية
25 - 28	بيروت	ورشة العمل الإقليمية الأولى حول إصلاح الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية
آذار/مارس		
4 - 6	بيروت	الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء وآلية الوصول إلى التمويل المستدام في المنطقة العربية
13	بيروت	اجتماع تشاوري حول مشروع المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة النطاق في المناطق الريفية في المنطقة العربية
19 - 21	بيروت	المنتدى العربي الثاني الرفيع المستوى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة
20 - 21	بيروت	لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، الدورة الثانية
21 - 22	بيروت	اجتماع تشاوري إقليمي بشأن تغير المناخ تحضيراً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى
22	بيروت	يوم المياه العالمي، 2019
27 - 28	بيروت	حلقة عمل لتنمية القدرات بشأن طرق احتساب تكاليف العنف ضد المرأة
نيسان/أبريل		
1 - 7	اسطنبول، تركيا	اجتماع إقليمي لتطوير ماثلاث القوة الشرائية
8	بيروت	اجتماع الفريق الخبراء المعني بالتمكين والشمول والمساواة كمسارات للسلام والتنمية المستدامة في المنطقة العربية

التاريخ	المكان	البيان
11-9	بيروت	المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2019
15	بيروت	اجتماع فريق الخبراء المعني بتقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية
24-23	بيروت، دولة فلسطين	المؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات
25-24	عمان	اجتماع فريق الخبراء لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية
أيار/مايو		
16-13	القاهرة	حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن إصلاح قطاع الكهرباء وإعادة هيكلة
حزيران/يونيه		
16-15	مراكش، المغرب	اللجنة التنفيذية، الاجتماع السادس
25-24	بيروت	حلقة عمل إقليمية حول إطار مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية
25-24	بيروت	لجنة الطاقة، الدورة الثانية عشرة
28-27	بيروت	لجنة الموارد المائية، الدورة الثالثة عشرة
تموز/يوليه		
2-1	تونس	اجتماع رفيع المستوى حول مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في نظام تجاري عالمي متغير
4-2	بيروت	حلقة عمل إقليمية بشأن الحكومة المفتوحة والتكنولوجيات الناشئة في المنطقة العربية
11-10	بيروت	حلقة عمل حول نظام المعلومات الجغرافية لمكونات نظام النقل المتكامل في الدول العربية
17-15	القاهرة	الإطار العربي المشترك لكفاءات الكوادر العليا في القطاع العام
25-23	تونس	حلقة عمل إقليمية حول قياس الفقر في البلدان العربية
31-30	عمان	اجتماع فريق الخبراء التابع للمركز التكنولوجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن نقل التكنولوجيا الخضراء والتكيف والاستثمار اللازم لتنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة: الاستهلاك والإنتاج المستدام
31-30	بيروت	اجتماع فريق الخبراء المعني بالنزاعات والأزمات والاحتلال مع التركيز على خطة عام 2030
أيلول/سبتمبر		
4	بيروت	المنصة الإلكترونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية
18-16	بيروت	حلقة العمل الإقليمية الأولى حول تطوير إحصاءات النقل ومؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة بالنقل في البلدان العربية

التاريخ	المكان	البيان
19-20	بيروت	الاجتماع الإقليمي الثاني بشأن تعزيز التخطيط للتنمية الوطنية المتكاملة في المنطقة العربية
24-27	اسطنبول	اجتماع إقليمي في إطار برنامج المقارنات الدولية لإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص وتطوير إحصاءات الأسعار في المنطقة العربية
27	بيروت	حلقة عمل للشباب بعنوان "الطريق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2019"
30	بيروت	اليوم الدولي للترجمة 2019: قوة اللغات
30	الرباط	اجتماع فريق الخبراء المعني بتقييم بيانات التعداد العام للسكان في البلدان العربية
تشرين الأول/أكتوبر		
1-3	بيروت	تعميم العمل المناخي في خطط التنمية الوطنية في المنطقة العربية
7-9	بيروت	شبكة معلومات ومكتبات الأمم المتحدة لتبادل المعارف وجمعية المكتبات اللبنانية: حوار مفتوح
8-9	بيروت	لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة الثانية عشرة
10-11	بيروت	ورشة عمل حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية
16	تونس	اجتماع رفيع المستوى مع المديرين العامين في الوزارات بشأن تعميم المساواة في السياسات والخطط والبرامج
29-31	عمان	إحصاءات الإعاقة في المنطقة العربية: توسيع نطاق التغطية بحيث لا يترك أحد خلف الركب
تشرين الثاني/نوفمبر		
18-19	بيروت	حلقة عمل لبناء القدرات لتيسير الوصول إلى التكنولوجيات الكاسحة لتحسين إدارة الموارد المائية في مناخ متغير
25-27	عمان	اجتماع فريق الخبراء المعني بتعميم العمل المناخي في خطط التنمية الوطنية في المنطقة العربية
26-27	عمان	لجنة المرأة، الدورة التاسعة
26-28	عمان	اجتماع فريق الخبراء المعني بالابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال: دور التنمية المستدامة في المنطقة العربية
27-28	عمان	اجتماع إقليمي حول تعزيز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية
28	عمان	اجتماع رفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاما

التاريخ	المكان	البيان
كانون الأول/ديسمبر		
4 - 3	القاهرة	المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية
9 - 8	عمان	لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدورة الأولى
10 - 9	عمان	لجنة النقل واللوجستيات، الدورة العشرون
12 - 11	عمان	لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدورة الأولى
16 - 15	القاهرة	حلقة عمل بشأن عدم ترك أحد وراء الركب: تقييم الإعاقة وتحديدها كوسيلة لتحسين إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية
20	عمان	شبكة التعاون التقني: الاجتماع الثامن
22 - 21	عمان	الدورة الاستثنائية السادسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا